African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 2, April - June 2025
Page No: 186-198
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

قراءة في مشاريع الاستثمار الأوروبية في أفريقيا " الطبيعة – الجدوى – التحديات"

أ. محمد عبد الله بن الحاج *
قسم الإدارة الصحية، كلية الصحة العامة، جامعة صبراتة، الجميل، ليبيا

A Study of European Investment Projects in Africa "Nature – Feasibility – Challenges"

Mohammed Abdallah Ben Alhaj*
Department of Health Administration, Faculty of Public Health, Sabratha University, Libya

*Corresponding author mbanalhag@sabu.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-02-26 **تاريخ القبول:** 2025-04-15 **تاريخ النشر:** 2025-04-22

الملخص
تمثل العلاقات الأفريقية – الأوروبية اليوم نقطةً مهمة وحساسة في مجال العلاقات الدولية، حيث تعد من أقدم العلاقات على الساحة الدولية وأكثرها تبايناً وتغيراً، فبدءً من علاقات الاستعمار والوصاية، بدأت المبادرات الاستثمارية في الظهور شيئاً فشيئاً رغم أن فوائد هذه المبادرات تصب بشكل كبير جداً في مصلحة الدول الأوروبية صاحبة القوة والإمكانيات التقنية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تقويم وحوكمة اختلال توازن هذه العلاقة، لاسيما مع ظهور فاعلين دوليين يتنافسون على جذب أنظار القارة الأفريقية حيالهم، وعليه يناقش هذا البحث طبيعة المبادرات الاستثمارية الأفريقية الأوروبية، تاريخها، والصعوبات التي تواجهها، مع إلقاء الضوء على أهم النقاط الرئيسية في إعادة هيكلتها، اتبع البحث المنج التحليلي لتناسبه مع الموضوع.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأفريقية – الأوروبية، الاستثمار، الموارد الطبيعية، العولمة، استراتيجية شاملة، الهجرة غير النظامية.

Abstract
Today, African European relations represent a critical and important point in the field of international relations. They are among the oldest, most diverse, and most changing relationships on the international scene. Starting with colonialism and guardianship, investment initiatives began to emerge gradually, even though the benefits of these initiatives largely benefit European countries with power and technical capabilities. This has led to the need to rectify and govern the imbalance in this relationship, especially with the emergence of international actors competing to attract the attention of the African continent, regarding them, this research discusses the nature of African European investment initiatives, their history, and the difficulties they face, while highlighting the most important key

points in their restructuring. The research followed an analytical approach to suit the topic.

Keywords: African European relations, investment, natural resources, globalization, comprehensive strategy, irregular migration.

المقدمة:

ارتبط الاتحاد الاوروبي بأفريقيا عبر التاريخ، حيث تعرضت قارة أفريقيا للاستعمار الأوروبي بصورته الحديثة، بعد نجاح الثورة الصناعية، فارضةً على الدول المستعمرة – نتيجة لامتداد رقعتها الجغرافية وتزايد هيمنتها – البحث عن الأسواق الاستهلاكية والمواد الأولية الزراعية منها و المعدنية، وكذا استثمار رأس المال المتراكم في البنوك، وعليه اتجهت الأنظار حيال القارة السمراء؛ لقربها جغرافياً، وتشبعها بالثروات والأسواق والمستهلكين وضعف القدرات البشرية والتقنية لديهم، وحتى بعد استقلال الدول الأفريقية من الاستعمار لم تنفك العلاقات الأوروبية الأفريقية، إذ استمرت بعض أوجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول أفريقيا، حيث تم عقد اتفاقيتي الجماعة الأوروبية في "ياوندي" في عام 1963م و 1969م، حيث ركزت الاتفاقيتان بشكل أساسي على تعزيز التجارة الحرة، مع توفير وصول تفضيلي وغير مُقيد لمنتجات الجماعة الأوروبية إلى أسواق إفريقيا، وكذلك منح إمكانية وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأوروبية. وكانت المنتجات الإفريقية، في الغالب، تتضمن المواد الأولية الخام.

وفي إطار المبادرات الاستثمارية، فقد عرفت العلاقات الأفريقية الأوروبية هذه المبادرات متأخراً قليلاً؛ حيث كان استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2005م شعلةَ انطلاق هذه المبادرات، وعنيت هذه الاستراتيجية بإنشاء شبكات كبرى للبنى التحتية بالقارة الأفريقية في مجالات متنوعة كالنقل والطاقة والمياه والاتصالات بالتعاون مع منظمات إقليمية أفريقية، وانطلاقاً مما سبق، فقد بدأت علاقات الاستثمار بين الاتحادين الأوروبي والأفريقي في تقدم ملحوظ، لعل آخرها كان مشروع التحالف الأفريقي الأوروبي لتقديم الدعم عبر التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة.... وفي خضام هذه المبادرات تظهر جملة من التحديات السياسية والاقتصادية التي تلقي بظلالها سلباً على استمرارية هذه العلاقات، وعدم اتزان كفة طرفيها، لاسيما مع الأوضاع العالمية السائدة، واتساع الهوة بين الشمال والجنوب على أصعدة عديدة، وفي ثنايا هذا البحث سنتحدث عن المبادرات الاستثمارية المنطوية في الشراكة الأفريقية الأوروبية، خصائصها والتحديات التي تواجهها، في محاولة للوصول إلى نتائج وتوصيات جديرة بإثراء محاور مؤتمر الشراكة الأفريقية الأوروبية.

إشكالية البحث:

لم تنفك العلاقات الأفريقية الأوروبية منذ أزل التاريخ، فبدءً بعلاقة الاستعمار التي كانت فيها دول الصليب الأوروبي هي المُستعمر المسيطر على ثروات البلدان الأفريقية، انعرج منحنى طبيعة هذه العلاقات ليمر بمبادرات السلام الجماعية كما في اتفاقية لوني 2005م، وعرفت هذه العلاقة دخول المبادرات الاستثمارات والتنموية بين الاتحادين، كان آخرها مبادرة " البوابة العالمية " التي أطلقها الاتحاد الأوربي في 2023م، والتي تنطوي على عدة مجالات استثمارية سنستشهد ببعض منها في ثنايا البحث ... بيد أن الاختلاف الواسع بين دول الاتحاد الإفريقي والأوربي، أدى بطبيعة الحال إلى عدم توزان كفة هذه العلاقة، وظهور عديد التحديات التي لا تتحقق معها العدالة.

وتأسيساً على ما سبق، تتحدد إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهي طبيعة المبادرات الاستثمارية بين دول الاتحاد الأفريقي و الأوروبي، وما أبرز التحديات التي تواجه هذه المبادرات، وتأثير ذلك على العلاقات الأفريقية – الأوروبية؟

أهمية البحث:
تبرز أهمية البحث كونه يتناول موضوعاً في غاية الأهمية، ألا وهو طبيعة العلاقات الأفريقية – الأوروبية في مجال الاستثمار؛ كون هذا الأخير قد أضحى من أبرز سمات عالم اليوم؛ كونه يساهم في بناء اقتصاديات أكثر تنوعاً وشموليةً واستدامةً وصموداً.

أهداف البحث:
يهدف هذا البحث في مجمله إلى عدة أهداف، منها:
1. التعرف على تاريخ العلاقات الأفريقية – الأوروبية في مجال الاستثمار.
2. تبيان طبيعة المبادرات الاستثمارية بين دول الاتحاد الأفريقي والأوروبي، والتعرف على أبرز خصائصها ومقوماتها.
3. دراسة التحديات والعقبات التي تواجه التبادلات الاستثمارية الأفريقية – الأوروبية.
4. تحليل القيمة الاستثمارية للمبادرات الأوروبية في أفريقيا.

منهجية البحث:
تقتضي المنهجية العلمية المتبعة في هذا النوع من البحوث، اتباع المنهج التحليلي الذي يتولى تحليل الظواهر التي يتناولها البحث، بغية التوصل إلى نتائج تحقق مآرب البحث العلمي وغاياته، مع الاستشهاد بالمنهج الوصفي والتاريخي.

الدراسات السابقة:
تلعب الدراسات السابقة دوراً مهماً في البحث العلمي، حيث تساعد الباحث على معرفة ما تم تناوله سابقًا وما لم يتم بحثه، وبالتالي تقدم الأساس النظري الذي يُبنى عليه البحث، وتجنب الباحث الوقوع في أخطاء الآخرين.... وفيما يتعلق بموضوع الدراسة، فقد لا حظت أن هناك افتقاراً بحثياً حياله، حيث لم يصل إلى علمي بحث يتناول الشراكة الافريقية – الأوروبية في مجال الاستثمار بشكل مباشر، وعليه كان الاعتماد – بشكل كبير – على المقالات والمنشورات، أما الأبحاث العلمية التي اعتمدت عليها، فهي إما عامة تناولت العلاقات الأفريقية الأوروبية بوجه شاملٍ، أو هي محددة بالدولة التي تبناها الباحث في دراسته، وعليه تمثلت الصعوبة في وزن هذه الدراسات والخروج منها بما يثري الدراسة الحالية.

خطة البحث:
للإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه، وللوصول إلى نتائج وتوصيات جديرة بموضوع المؤتمر، جاء هذا البحث في ثلاث مباحث تسبقهما مقدمةٌ وتعقبهما خاتمة، حيث جاء المبحث الأول معنوناً بتاريخ العلاقات الأفريقية الأوروبية وبدء مبادرات الاستثمار والتنمية، بينما تحدث المبحث الثاني عن خصائص التبادل الاستثماري بين دول الاتحاد الأفريقي والأوروبي، ليأتي المبحث الأخير ليتكلم عن التحديات والمشاكل التي تقف أمام تطور التبادل الاستثماري بين الجانبين، وتأثيرها على العلاقات الأفريقية الأوروبية.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الأفريقية – الأوروبية في مجال الاستثمار
عند مناقشة التجارة بين الأفارقة والأوروبيين في القرون الأربعة التي سبقت الاستعمار، نتطرق في الواقع إلى تجارة الرقيق، وإذا أردنا أن نكون دقيقين، فإن الأفريقي لم يصبح رقيقًا إلا بعد نقله إلى مجتمعٍ يتم فيه استعباده، ففي البداية، كان شخصاً حرًّا قبل أن يتحول إلى رقيق.
تعرضت أفريقيا للاستعمار الأوروبي الحديث منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وإن كان هذا الاستعمار مر بخطوات اتسمت بالسرعة حيناً والبطء حيناً، آخر طبقاً لحالة العلاقات بين القوى الاستعمارية، وشكل مؤتمر برلين 1885-1884م، نقطة فارقة في تاريخ القارة الحديث، به تسارعت موجة الاستعمار والمنافسة بين الدول الأوروبية بحيث لم تأت سنة 1914م، إلا وكانت أفريقيا تحت الهيمنة الغربية باستثناء ليبيريا والسودان، ورافق تلك الهيمنة أكبر عملية قرصنة بشرية مارستها أوروبا المتحضرة، ضد ملايين الأفارقة منذ منتصف القرن الخامس عشر، والذين نقلوا إلى العالم الجديد كعبيد،

مورست ضدهم كل وسائل القهر والإبادة والاسترقاق الجماعي وبيعوا في أسواق النخاسة تحت رعاية وحماية وإشراف الحكومات الغربية دون أدنى حقٍ (كرفاع، 2013، صفحة 57)، وبالتالي لم يكن بالمستطاع الحديث هنا عن أي علاقات تجارية أو استثمارية، فقد ساد في ذاك العصر قانون القوى ولا حديث هنا عن أي شيءٍ سوى سطو البلدان الغربية لمقدرات وثروات القارة السمراء.

وبعد أن نالت معظم الدول الأفريقية استقلالها – ولو كان استقلالاً شكلياً لحد ما – بدأت الدول الأوروبية تجدول علاقاتها مع البلدان الأفريقية حديثة الاستقلال، بحيث لا تعد كونها دولةً مستعمرةً، وإن كانت الأهداف والغايات لا تختلف عن غايات الاستعمار وهي الاستحواذ على المقدرات والمواد الخام، حيث أدركت كافة القوى الأوروبية صراحة أو ضمناً أن أوجه النشاط المرتبطة بعملية الاسترقاق لا تتفق وأغراض اقتصادية أخرى، علاوةً على تعارضها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما فيما يتعلق بحق تقرير المصير وازدراء المظاهر الاستعمارية، الأمر الذي دفع الأوروبيون – لاسيما بريطانيا- أن يقوم الأفريقيون بجمع محصول النخيل والمطاط وزراعة محاصيل زراعية أخرى بدلاً عن الاسترقاق (رودني، 1988، صفحة 125)، وبالتالي استمرت العلاقات الافريقية الأوروبية مطعمة بهذا النوع من التبادلات التجارية، أسواق أفريقيا تستقبل منتجات الدول الأوروبية وتشتريها بأغلى الأسعار، بينما تحصل مصانع الدول الأوروبية على المواد الأولية الخام من ثروات القارة الأفريقية بأقل الأثمان وبقوة الأمر الواقع!!، وصولاً إلى بداية القران الحادي والعشرون حيث بدأت بعض الدول الأفريقية تدرك إجحاف التعامل التجاري مع الدول الأوروربية، وتأثيره السلبي على اقتصادياتها التي لم تكن تعتمد إلا على عائدات بيع المواد الخام – التي بطبيعتها محدودة-، وبالتالي إحجام بعض الدول الأفريقية عن الدخول في علاقات تجارية مع بلدان الاتحاد الأوروبي، واتجاه البعض منها لتكوين علاقات تجارية مع روسيا والصين، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي في عام 2005م لوضع استراتيجية التي عرفت ب " خارطة طريق حول سياسة الاتحاد الأفريقي تجاه إفريقيا"، وتشدد هذه الاستراتيجية على أهمية إنشاء شبكات كبرى للبنى التحتية بالقارة الأفريقية في مجالات النقل والطاقة والمياه والاتصالات بالتعاون مع منظمات إقليمية أفريقية، وتستند على أهمية تعزيز "الحكم الصالح" في الدول الأفريقية ودعم إنشاء أسواق إقليمية. كما تهدف لتعزيز التجارة الجنوبية ليكون موقع أفريقيا أقوى في الاقتصاد العالمي، وفي عام 2020م، أعلن الاتحاد الأوروبي عن نهج جديد للارتقاء بشراكته مع إفريقيا بعنوان "نحو استراتيجية شاملة مع إفريقيا"، وقد زار مسؤولون من الاتحاد الأوروبي أديس أبابا في العام الماضي لإظهار نواياهم حيال تكثيف التعاون مع الاتحاد الإفريقي، ويعتمد هذا النهج الجديد على إقامة "شراكات متساوية" في عشرة مجالات تغطي التحول الأخضر؛ والتحول الرقمي؛ والنمو المستدام والوظائف؛ والسلام والحكم؛ والهجرة والتنقل (حكيم، 2022، صفحة 34)، بيد أن الاتحاد في استراتيجيته الشاملة لم يلق قبولاً من جانب الدول الأفريقية، وانتقلت رؤى الأفارقة لروسيا والصين وغيرهما بغية إقامة علاقات معاهم بعد دراسة فكرة التخلي عن القطب الأوروربي الذي لم يُعط الأول ما يستحق، ما أدى أن يقوم الاتحاد الأوروبي بالإمضاء على أربعة ضمانات ماليّة جديدة بقيمة 216 مليون يورو في إطار الخطّة الأوروبيّة للاستثمار الخارجي، حيث أمضت المفوضيّة الأوروبيّة على أربع اتّفاقيّات لتقديم ضمانات بقيمة 216 مليون يورو ستساعد على تعبئة 2 مليار يورو من الاستثمارات في الطّاقات المتجدّدة والبنى التحتيّة الحضريّة والمؤسّسات النّاشئة في أفريقيا، معلقة أن " خطّة الاستثمار الخارجي هي عنصر أساسيّ من التّحالف الافريقي-الأوروبي للاستثمار المستدام وخلق فرص العمل"، و من الواضح هنا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يسعى لتعزيز مكانته كأكبر مصدر منفرد للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بتعبئة أكثر من 54 مليار دولار بحلول عام 2020م في استثمارات "مستدامة" لصالح إفريقيا، وفي ديسمبر 2021م، كشفت المفوضية الأوروبية عن خطة لمواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية، من خلال استثمار 300 مليار يورو عالميًا بحلول عام 2027م، مع تخصيص أكثر من 150 مليار يورو لإفريقيا، موجهة نحو مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا والمناخ. (حكيم، 2022، صفحة 32).

وبالنظر إلى الواقع الحالي اليوم، يمكن حصر الاستثمارات الأوروبية في أفريقيا بقطاع المعادن، وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن الثمينة كالذهب والفضة وغيرهما، حيث تقوم العديد من الشركات النفطية الأوروبية بالاستثمار في معظم الدول الأفريقية مقابل توفير فرص عمل لمواطني هذه البلدان، وتغطية

بعض الاحتياجات، ويتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات الأوروبية في أفريقيا ما بين العام 2025 – 2027م حوالي 147 مليار دولار (السند، 2024، صفحة 54)، في محاولة لترضية مطالب الأفريقيين الذين أدركوا أن الاستثمارات النفطية الأوروبية في بلدانهم لن توفير لهم العيش الكريم.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة الاستثمارية بين القطب الأفريقي والأوروبي

بعد أن ألقينا الضوء على تاريخ العلاقات الأفريقية الأوروبية في مجال الاستثمارات والتجارة، يمكن القول أن طبيعة العلاقة الاستثمارية بين الشمال والجنوب لا زالت غير واضحة المعالم، حيث إن عقود الاستثمار الدولي – بطبيعتها - تجمع بين طرفين غير متساويين في المراكز القانونية: الدولة المضيفة كطرف أول، والتي تتمتع بحق سيادي، والمستثمر الأجنبي الخاص كطرف ثاني، الذي لا يتمتع بأدنى قدر من السيادة، ولا تكون هذه العقود إجبارية ولا مقتصرة على مجال واحد، بيد أن علاقات الاستثمار الأوروبية في أفريقيا لا تتحقق فيها هذه الخاصية، نتيجة لعدة عوامل تجعل من الضروري بمكان دراسة طبيعة هذه العلاقة الاستثمارية ، وسنتناول بالبحث في هذا الفرع دراسة أهم أنواع الاستثمارات بين القطب الأفريقي-الأوروبي، وقيمتها الاستثمارية (**أولاً**)، ثم الحديث عن خصائص هذه العلاقة الاستثمارية **(ثانياً).**

أولاً: أنواع الاستثمارات في العلاقات الأفريقية – الأوروبية، ومساهمتها في ناتج الدول الأفريقية:

أ. **صور الاستثمارات الأوروبية في أفريقيا:** تتعدد صور الاستثمارات الأوروبية في البلدان الأفريقية، تبعاً لخصائص كل دولة، والإمكانيات التي تحوزها:

1. **عقود الامتيازات النفطية:** و يُقصد به الحق الحصري الذي تمنحه الدولة لشركة أجنبية للبحث عن النفط واستغلاله داخل حدودها لفترة زمنية معينة، ولهذا النوع من العقود دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية للدولة، حيث ترجع نشأة هذا النوع من العقود إلى أواخر القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين. وفحوى هذا النوع من العقود، أن تمنح الدولة المضيفة لشركة أجنبية حقاً خالصاً، واستثمارياً وقاصراً عليها، في البحث والتنقيب عن المواد البترولية في إقليمها، واستخدام واستغلال الناتج البترولي خلال فترة زمنية محددة، مقابل حصول هذه الدولة على مبالغ معينة (الكريم، 2011، صفحة 31)، (محمد يونس الصائغ، 2020، صفحة 14)، وتشكل عقود الامتياز النفطي جزءً كبير من الاستثمارات التي ترعاها دول الاتحاد الأوروبي بغية اكتشاف النفط في العديد من الدول الأفريقية، وقد يرجع كبر حجم هذا النوع من الاستثمارات إلى الاسباب الآتية:

i. الاحتياطات الكبيرة من الموارد الطبيعية للدول الأفريقية: حيث تحوز العديد من الدول الأفريقية كليبيا (48.36 مليار برميل) ونيجيريا(37.50 مليار برميل) وأنغولا(15 مليار برميل) والجزائر(10 مليار برميل) احتياطاً لابأس به من النفط والغاز، الأمر الذي جعلها محط أنظار المستثمرين الأوروبيين لاسيما مع تناقص الموارد الطبيعية في القارة العجوز.

ii. حاجة الدول الأفريقية للتقنيات الحديثة في استخراج النفط والغاز واستخلاصه، فغالبية الدول الأفريقية لازال يعوزها القدرة على تكرير النفط واستخلاصه، وبالتالي فالحاجة هنا ماسة للاستعانة بالشركات الأوروبية الكبرى المختصة في هذا الشأن، كشركة " إيني " الإيطالية في ليبيا والجزائر، وشركة " توتال " الفرنسية في أنغولا ونيجيريا وغيرهما.

iii. بحث دول الاتحاد الأوربي عن مصدر للمواد الخام بعيداً عن دول الشرق الأوسط، التي هيمنت الولايات المتحدة الأميركية على جزء كبير من مصادرها الطبيعية.

iv. تعزيز التعاون الدولي، حيث إن الدخول في شراكات اقتصادية واستثمارية لاشك أنه سيؤدي إلى توطيد العلاقات بين أطراف الشراكة، وتحسين العلاقات السياسية بينهم.

v. الضغوط السياسية والاقتصادية على البلدان الأفريقية، حيث تسلم بعض الدول الأفريقية بالدخول في هذه العلاقات من باب " مُخيرٌ أخاك لا بطل" استجابة لضغوط سياسية كالتلويح بملف الهجرة غير النظامية والمساعدات الإنسانية التي تقدمها دول الشمال لمهاجري الجنوب، أو ضغوط اقتصادية كفرض عقوبات اقتصاديات بمنع توريد السلع والآلات، وبالتمعن في واقع اليوم نجد أن جل الدول الأفريقية تحت ضغوط سياسية استغلت سوء الأوضاع الداخلية بها، لتهيمن عن مصادر

الموارد الطبيعية تحت غطاء الاستثمار النفطي، ولنا في بلادنا خير دليل على ذلك، حيث الشرعية والدعم السياسي يعطى للطرف الذي يوفر بيئة وشروطاً أفضل للاستحواذ على النفط الليبي.
ومن أهم الشركات الأوروبية التي تقيم استثماراتها النفطية في البلدان الأفريقية، شركة " إيني" الإيطالية، في ليبيا ونيجيريا، وشركة " شال" الهولندية في أنغولا، وشركة " توتال" الفرنسية في عديد الدول الأفريقية التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي سابقاً.

2. **عقود المشاركة الدولية**: و تشير المشاركة إلى التفاعل في رأس المال والإدارة، والحصول على الأرباح بناءً على نسبة المساهمة في رأس المال، باعتبارها عائدًا على رأس المال المستثمر، وليس ضريبة على دخل الشركة المنتجة. تنص عقود المشاركة على أن يقوم الطرفان بتأسيس شركة في الدولة المنتجة، بحيث تكون جنسية الشركة هي جنسية الدولة المنتجة، يساهم الطرف الوطني بحصة في رأس مال الشركة التي تقوم بالعمليات، وتكون ملكية النفط المنتج من حق الشريكين، الوطني والأجنبي، وفقًا للحصة المتفق عليها بينهما ، أما مصاريف التنقيب فيتحملها الطرف الأجنبي وحده، كما تنص عقود المشاركة أيضاً، على التزام الشركة القائمة بالاستغلال، بإنشاء معمل أو أكثر لتكرير البترول في إقليم الدولة المنتجة... إن ما يُميز عقود المشاركة بالمقارنة مع عقود الامتياز هو تمكين الدولة المنتجة من استغلال ثرواتها الطبيعية، على نقيض عقود الامتياز حيث يهيمن المستثمر الخارجي على كافة مراحل استخراج المورد الطبيعي (هبة، 2021، صفحة 50)، ومن أهم الأمثلة على اتفاقيات المشاركة الدولية اتفاقية كوتونو لعام 2000م، حيث تهدف اتفاقية كوتونو إلى الحد من الفقر والقضاء عليه نهائيًا ، مع المساهمة في التنمية المستدامة والاندماج التدريجي لدول مجموعة أفريقيا في الاقتصاد العالمي . كما تُعنى اتفاقية كوتونو المُعدّلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الجنائية من خلال المحكمة الجنائية الدولية، دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ عام 2003م، وانتهت مدة نفاذها في فبراير لعام 2023م بعد تمديدها لعامين، ولكنها لم تحقق أي فوائد جلية للدول الأفريقية (Pichon، 2023، صفحة 11).
3. **عقود المقاولة الدولية**: تعتبر عقود المقاولة من أحدث الأشكال التعاقدية في مجال التنقيب عن البترول، وفي هذا النوع من العقود، تعتبر الشركة الأجنبية مجرد مقاول يعمل لحساب الشركة الوطنية المتعاقد معها، حيث تتولى الشركة الأجنبية القيام بأعمال البحث، والتنقيب عن البترول، نتاجه وتسويقه، وتتحمل وحدها النفقات اللازمة لأعمال البحث والتنقيب عن البترول، مع التزامها بإنفاق مبالغ معينة كحد أدنى بالكيفية المتفق عليها في العقد. فإذا لم تسفر أعمال البحث والتنقيب عن اكتشاف البترول بكميات تجارية، فإن المبالغ التي أنفقتها تضيع عليها نهائياً، أما إذا اكتشف بكميات يمكن استغلالها تجارياً، فإن هذه المبالغ تعتبر قروضا بدون فائدة، تسددها الشركة الوطنية خلال المدة المتفق عليها (سعيد، 2021، صفحة 201)، ومن أمثلة هذه العقود عقود الفيديك الدولية في غالبية الدول الأفريقية، حيث تقوم شركات مقاولة أوروبية بتصميم وتشييد وتجهيز وتشغيل وصيانة المشاريع في البلدان الأفريقية، كشركة "سترباغ " النمساوية، وشركة " سانشكا" السويسرية، وشركة " فينشي" الفرنسية.
4. **عقود الـ B.O.T**: يعد عقد البوت من أهم الأساليب الاستثمارية التي تعمل على إنعاش الاقتصاد، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع، وذلك من خلال إنشاء وإدارة مشاريع البنية التحتية، من دون أن يؤثر ذلك على الميزانية العامة للدولة (ذبيح، 2020، صفحة 12)، وقد عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنه " هو شكل من أشكال تمويل المشروعات، تُمنح بموجبه جهة خاصة، ضمن اتحاد مالي، امتيازًا من الحكومة لفترة محددة لتنفيذ مشروع معيّن. وتتولى شركة المشروع بناءه وتشغيله واستغلاله تجاريًا. وعند انتهاء مدة الامتياز، تُنقل ملكية المشروع إلى الحكومة" (تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، الدورة التاسعة والعشرون، بعنوان: "الأعمال الممكنة مستقبلًا – مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية"، نيويورك، 1996، صفحة 43)، تتمتع عقود البوت بالعديد من المزايا والإيجابيات، لا سيما في الدول النامية، مثل تخفيف العبء عن الميزانية، والمساهمة في الحد من البطالة، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وهو ما يجعل من هذه العقود إحدى أهم الآليات الحديثة لتمويل مشاريع البنية التحتية، ويُعزز بدوره من قدرتها على تنشيط الحركة الاقتصادية في المجتمع وتعزيز سبل التنمية فيه.

يعتبر عقد البوت صورة من صور عقود الامتياز إلا أن الفرق يكمن في أنه في عقد البوت يقوم المستثمر بإنشاء المشروع والانتفاع منه فترة من الزمن ثم نقل ملكيته للدولة بعد انتهاء المدة. أما في عقد الامتياز فيكون المرفق الذي يستثمره المتعاقد ملكاً للدولة بالأساس، ومن أهم الأمثلة على الاستثمارات الرائدة التي قامت على عقود البوت: محطة كهرباء شمال الجيزة بجمهورية مصر العربية، وفي ليبيا هناك بعض المقترحات الاستثمارية القائمة على نظام البوت كمقترح تطوير ميناء ومطار طبرق، تطوير الطريق الساحلي، تطوير وتشغيل مطار طرابلس العالمي ...إلخ.

5. **أكاديميات التأهيل الرياضي**: تقوم معظم الأندية الرياضية في البلدان الأوروبية الكبيرة بإنشاء مراكز تدريب وتأهيل المواهب في البلدان الأفريقية، بغية استقطاب المواهب الشابة وتدعيم كوادر النادي بها، و يوماً بعد يوم يزداد عدد اللاعبين الأفارقة المنتشرين في الأندية الأوروبية.. وإذا كان بعض هؤلاء اللاعبين قادمين من أنديتهم بعض أن فرضت موهبتهم نفسها، يوجد الكثير من اللاعبين الذين نشأوا في أكاديميات أنشأتها بعض الأندية الأوروبية خصيصاً للبحث عن المواهب الإفريقية الشابة منذ بداية مشوارهم، ومن أشهر هذه الأكاديميات أكاديمية نادي أياكس أمستردام الهولندي في نيجيريا، أكاديمية يوفنتوس بتونس، أكاديمية مانشستر سيتي في جنوب أفريقيا، وأكاديمية أرسنال وريال مدريد بمصر... وقد صدرت هذه الأكاديميات العديد من مواهب القارة السمراء ليكونوا أبرز نجوم الدوريات الكبرى.
6. **الاستثمار الزراعي في أفريقيا:** تتمتع القارة الأفريقية بمناخ مناسب وإمكانيات طبيعية، تجعل من المربح استغلال أراضيها في الاستثمار الزراعي، وقد أكد البنك الأوروبي للاستثمار وبنك كيغالي أثناء انعقاد مؤتمر COP28 في دبي علي أنهما يُعدان مبادرة جديدة تستهدف تمويل الزراعة المستدامة، وهي أول خطة تمويل للمشاريع التجارية من أجل الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في العالم (2024، البنك الاوروبي للاستثمار).

ونلاحظ مما سبق أن مجالات الاستثمارات التي هيمنت على العلاقات الأوروربية – الأفريقية، تركزت في مقدمتها على عقود الامتيازات النفطية بالدرجة الأولى ، إضافةً إلى عقود المقاولة والفيديك الدولي، وعقود ال B.O.T بأنواعها، والتأهيل والتدريب، وغيرهم... ولكن هل كان لهذه المبادرات قيمة استثمارية حقيقة ساهمت في ناتج الدول الأفريقية؟

ب. تحليل القيمة الاستثمارية للمبادرات الأوروبية في أفريقيا وأثرها على الناتج المحلي للدول الأفريقية:

من المناسب البدء بالقول إن المبادرات الأوروبية في أفريقيا تعتبر عاملاً أساسياً في تعزيز الشراكة الأوروبية – الأفريقية، وبالرغم من تطور هذه المبادرات كماً وكيفاً كما بينا في النقطة السابقة، إلا إن نصيب الأسد فيها يعود على الجانب الأوروبي؛ لعدة عوامل منها تفوقهم الكبير على دول أفريقيا على أصعدة عديدة، واستغلالهم – في بعض الأحيان – لحالة الانشطار السياسي الذي تُعاني منه بعض الدول الأفريقية... غير أن ذلك لا ينفي أن هناك قيمة استثمارية تساهم في إنعاش الناتج المحلي للدول الأفريقية كل بحسب الإمكانيات والاستقرار السياسي ووحدة القرار، وتتمثل القيمة الاستثمارية للمبادرات الأوروبية كونها تساهم في الآتي:

1. **مشاريع الطاقات المتجددة والتحول الأخضر:** عُقدت القمة الأوروبية – الأفريقية في أكتوبر 2023م، وتناولت حزمة من الاستثمارات الداعمة للتنمية المستدامة في أفريقيا " البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي" ، وفيما يتعلق بإحلال الطاقة البديلة فستسمح حزمة الاستثمار بزيادة الطاقة المتجددة والهيدروجين والمشاركة في مزيج الطاقة، والوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة، فضلاً عن دعم تكامل السوق وإصلاحات القطاع، فمن المعلوم أن فرص الحصول على الكهرباء في الدول الأفريقية محدودة للغاية، ويمكن لشراكة الطاقة الأفريقية الأوروبية أن تكون أداةً للتواصل بين الدول الأفريقية والاتحاد الأوروبي في هذا التحدي، ويهدف المشروع بحلول العام 2030 إلى إلى دعم نشر ما لا يقل عن 50 جيجاوات من قدرة توليد الطاقة المتجددة الإضافية ، مما يوفر ما لا يقل عن 100 مليون شخص، ودعم الشريك الأفريقي لخلق بيئة موصلة لنشر تقنيات واستخدامات الطاقة النظيفة، من خلال المساعدة الفنية لتطوير أطر تنظيمية وقانونية وتجارية مناسبة (المصرف

الاستثماري الاوروبي ، 2023)، بين أهم هذه المشايع محطة دياس للطاقة الشمسية بالسنغال، والتي استثمر فيها البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ 14 مليار دولار.

2. **البنية التحتية:** خصصت مبادرة " البوابة العالمية" ما يقارب 150 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية والنقل بالبلدان الأفريقية (European Commission, 2023)، وحسب تقرير " جاذبية أفريقيا – 2024" فإن إفريقيا قد سجلت زيادة بنسبة 9% في عدد مشاريع الاستثمار الأوروبي المباشر، ليصل إجمالي المشاريع إلى 798 مشروعاً، بقيمة تصل إلى 164 مليار دولار (Global، 2024)، و من أشهر هذه المشاريع – والتي مولها الاتحاد الأوروبي ضمن مبادرة " البوابة العالمية " – هي ممر لوبيتو (Lobito Corridor) هو مشروع استراتيجي ضخم يهدف إلى تعزيز الربط بين وسط وجنوب أفريقيا بأسواق العالم عبر المحيط الأطلسي (European commision، 2024).
3. **توفير فرص العمل:** أظهر تقرير " جاذبية أفريقيا" أن الاستثمارات الأوروبية في أفريقيا قد عن خلق 194,000 وظيفة جديدة عبر القارة. (Global، 2024)، بالإضافة إلى ذلك، أُطلقت العديد من المبادرات الأوروبية لدعم ريادة الأعمال في إفريقيا، كبرنامج " ميت أفريكا" و SIFA - مبادرة المهارات لأفريقيا.
4. **إحلال السلام ومكافحة الإرهاب:** لاشك أن المبادرات الاستثمارية التي يوجهها الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا تهدف في مجموعها إلى دعم الاستقرار في إفريقيا من خلال التنمية الاقتصادية، انطلاقًا من فرضية أن الفقر والبطالة والتهميش تمثل بيئة خصبة لتنامي التطرف والإرهاب.

صفوة القول، يمكننا تلخيص القيمة الاستثمارية للمبادرات الأوروبية في أفريقيا، كونها تساهم في تدعيم وتطوير البنية التحتية، والاستفادة من الطاقات المتجددة، وتوفير فرص العمل، مع المساهمة في إحلال الأمن والسلام من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة بالقضاء على مفرزات هذه الظواهر وهي البطالة والفقر، ولكن كما أسلفنا الذكر لم تكن علاقات الشمال بالجنوب كأي علاقة دولية أخرى، نتيجة لاتساع هوة الفروق بين القارتين على أصعدة عديدة، فما هي الخصائص التي اتصفت بها هذه العلاقات؟.

ثانياً: خصائص المبادرات الاستثمارية الأوروبية في أفريقيا.

من خلال استقراء طبيعة المبادرات الاستثمارية الأوروبية في أفريقيا، يمكن استخلاص بعض الأوصاف التي تتصف بها مبادرات الاتحاد الأوروبي في أفريقيا في الآتي:

1. التركيز على الاستثمار في الموارد الطبيعية واستغلالها: حيث تشكل عقود الامتياز النفطي جزءً كبيراً من نسبة الاستثمارات الأوروبية في أفريقيا للأسباب الذي ذكرناه آنفاً، لاسيما مع ازدياد الاحتياج الأوروبي للنفط، حيث أفاد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أن اعتماد دول المنطقة على النفط الخام المستورد، وهو سلعة أساسية لصناعة البتروكيماويات وإنتاج وقود النقل، في عام 2024م ليصل إلى 97.6%، مع ارتفاع استهلاك بنزين السيارات بنسبة 6.3%، كما زاد استهلاك وقود الطائرات من نوع الكيروسين بنسبة 32.5% في عام 2024م مقارنة بعام 2023م (موقع أرقام، 2024).
2. سعي دول الاتحاد الأوروبي من خلال الاستثمارات التي يديرها في الدول الأفريقية لأن تكون الأخيرة تابعة لها سياسياً واقتصادياً، لاسيما مع خسارة الاتحاد الأوروبي تبعية الشرق الأوسط ودول شرق آسيا، ظل جوهر سياسة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية تجاه أفريقيا منذ إنشائه عام 1993م، هو الحفاظ على تبعيتها لأوروبا، ويتبين ذلك في مبادرته الخاصة بالمواد الخام عام 2007م، واتفاقية الشراكة " كوتونو" التي وقعها عام 2000م، مع دول أفريقيا التي هدفت أساساً لزيادة اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، وبهذه الاتفاقيات وغيرها ضمنت دول الاتحاد الأوروبي استمرار تدفق موارد أفريقيا الطبيعية على أوروبا وفق شروط تجارية مجحفة تضمن استمرار هذه العلاقة غير المتكافئة (مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2025)، ولعل سياسة فرنسا الأفريقية نموذج بارز لهذه الرؤية؛ فدائمًا ما تدعي فرنسا خصوصية علاقتها بأفريقيا كمدخل لفرض الوصاية عليها، ليس فقط لنشر قيمها الثقافية فيها بل أيضًا للظهور كلاعب مؤثر في الساحة الدولية.
3. غطرسة أوروبا واستعلاءها في التعامل مع أفريقيا في وقتٍ تفشل فيه أوروبا في حل مشاكلها الاقتصادية ، ولم تعد نموذجاً براقًا أمام الأفارقة، فهذه الرؤية الأوروبية ليست فقط مهينة للأفارقة بل

وبالية في ظل تزايد ثقة الأفارقة في أنفسهم، وتزاحم قوى دولية صاعدة على الشراكة معهم، كالصين وروسيا والهند، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية (Rieker، 2023، صفحة 145).

4. استغلال الجانب الأوروبي لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلدان الأفريقية لزيادة هيمنته على أجزاء أكبر من مصادر الموارد الطبيعية، حيث تستغل الفوضى السياسية بإبدائها الدعم لأحد أطراف العملية السياسية مقابل تمكين أكثر للموارد، وما يؤكد ذلك هو استفاقة العديد من الدول الأفريقية لذلك بعد أن تحقق لها الاستقرار، حيث واصلت العلاقات بين بوركينا فاسو وفرنسا تدهورها منذ أن تولى تراوري (36 عاماً) السلطة بالقوة في سبتمبر2022م، واعتبر هذا الأخير أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "أهان كل الأفارقة" في خطاب ألقاه عند انسحاب القوات الفرنسية من أراضي بوركينا فاسو (الاخباري، 2023).

وعليه نصل بالمحصلة إلى القول بأن العلاقات الأوروبية الافريقية في مجال الاستثمار يغلب عليها الاستغلالي الممارس من قبل دول الاتحاد الأوروبي، والذي استغلت فيه ضعف الدول الأفريقية سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، والتركيز على استغلال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن الثمينة، خير دليل على ذلك.

المبحث الثالث: الصعوبات والتحديات الراهنة في مجال التبادل الاستثماري الإفريقي – الأوروبي

العلاقات الأوروبية الأفريقية علاقات – شئنا أم أبينا – غير متكافئة سياسياً ولا اقتصادياً، وإن كانت متكافئةً قانوناً باعتبار دول الاتحاد الأفريقي والأوروبي أطرافاً من أطراف القانون الدولي العام بعنصري السلطة والسيادة، بيد أن التكافؤ القانوني بين الدول لا يعني شيئاً – حقيقة الأمر – أمام التفاوت السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتميز به دولة عن أخرى، فعندما نقول علاقة اوروبا بأفريقيا، نتذكر علو يد القارة الأوروبية ماضياً وحاضراً، وعليه نتيجة لعدم التكافؤ بين قطبي المعادلة الاستثمارية، يظهر للوجود العديد من التحديات التي تعيق سير العملية الاستثمارية بين القطبين **(أولاً)**، الأمر الذي يقودنا للحديث عن ضرورة إصلاح العلاقة الاستثمارية بين الجانبين على نحو يحقق الاستثمار المستديم **(ثانياً).**

أولاً – صعوبات التبادل الاستثماري الإفريقي – الأوروبي:

تقف العديد من الصعوبات أمام تحقيق التكامل الاستثماري في العلاقات الأفريقية – الأوروبية، منها:

1. **الفجوة التنموية والتقنية**: حيث لازالت الدول الأفريقية تعاني من فشل وتأخر في البنية التحتية والتقنية، بالإضافة إلى تردي مستوى المعيشة وازدراء مستوى التعليم، ما يخلق بوناً كبيراً بين الدول الأوروبية التي تتصدر جامعاتها مصاف التراتيب الأول في مستوى التعليم، وبين الدول الأفريقية التي قد يغلب على جزء كبير من مواطنيها الأمية والتخلف، وعليه فلا يمكن تصور تبادلات استثمارات خارجية نافعة بين بلدين لا يتكافئان البتة، وهو الأمر الذي خلق لنا طابع الغلبة الأوروبية في علاقاتها الأفريقية.
2. **غياب الاستقرار الأمني والسياسي بأفريقيا:** تعاني معظم الدول الأفريقية من عدم استقرارها سياسياً، فمنها من يعاني من انقسام سياسي كبير كليبيا والسودان وجنوب أفريقيا، ومنها لا زال خائضاً في معترك سياسي مغلق كالصومال وليبيريا وغيرهما، وبالتالي يصعب على الدول غير المستقرة أن تدخل في علاقات استثمارية لعدة أسبابها أهمها نفور المستثمر الأجنبي، وثانيها سهولة استغلال الأوضاع الهشة لتمرير شروط تجارية مجحفة كما هو حاصل الآن في أكثر من واحد من علاقات الدول الأفريقية بالاتحاد الأوروبي.
3. **إرهاصاتُ الاستعمار الأوروبي لأفريقيا**: كان للعوامل التاريخية نصيب كبيرٌ في المشكلات والقيود التي ألمت بالاقتصاد الإقليمي والوطني، فالاستعمار خلف وراءه خليطاً من دول مصطنعة واجهت صعوبة كبيرة في بلوغها الدولة الوطنية المستقلة (بوسليماني، 2023، صفحة 23)، فضلاً عن الآثار الأخرى للاستعمار كالتبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية، ومشكلة التواصل بين دول أفريقيا مع بعضها البعض، ومع أقاليم أخرى.

لجملة هذه الصعوبات والعوائق، لا تحقق التبادلات الاستثمارية بين الشمال والجنوب منافع متبادلة، حيث الكفة ترجح للجانب الأوروبي الذي يدخل العلاقة باعتباره الطرف القوي المستحوذ على أحدث التقنيات و

الإمكانيات المادية والتكنولوجية، ما نتج عنه إجحافٌ في مصالح البلدان الأفريقية، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى الإحجام عن الدخول في علاقات مع الاتحاد الأوروبي وميلها إلى تكوين علاقات مع دول أخرى كالهند والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يدفعنا للبحث في طريقة لإصلاح موازين الاستثمارات الأفريقية الأوروربية.

ثانياً- إصلاح استراتيجية التبادل الاستثماري الأفريقي – الأوروبي:

من نافلة القول أن عملية إصلاح استراتيجية التبادل الاستثماري الأفريقي – الأوروبي تحتاج إلى مجموعة من الإصلاحات، لعل أهمها:

1. تشجيع التنمية، الحكم الراشد وحل الصراعات: إن الهدف من هذه الخطوة هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية للبلدان الأفريقية، وبالتالي تحقيق تنمية هذه الدول لتكون طرفاً فاعلاً في العلاقات الاستثمارية، بدلاً من بقائها حبيسة الجهل والتخلف.
2. تبني رؤية استراتيجية مشتركة ذات بعد سياسي اقتصادي يلبي مصالح الطرفين، باعتبار أن علاقات أوروبا بأفريقيا وما تمخض عنها من اتفاقيات سياسية واقتصادية كانت تعكس الرؤية والتطلعات الأوروبية، وباعتبار إن تأطير هذه العلاقة يتم بموجه أوروبي؛ لأن الاتحاد الأوروبي يعتقد فيما يسميه " القارة الأخت" أنها مجال استراتيجي حيوي قوي، وقد زاد التخوف والقلق الأوروبي على مصالحه في أفريقيا بعد تنامي علاقات هذه الأخيرة مع فاعلين دوليين آخرين كالصين وروسيا. (بسيكري، 2021).
3. التعدد في مواطن الاستثمار التي ترعاها دول الاتحاد الأوروبي، وتركيزها على الاستثمار المستديم بدلاً من الاعتماد كلياً على عقود الامتيازات النفطية التي لا تعود على الدول الأفريقية بالفائدة المرجوة والمطلوبة لعملية التنمية بها.
4. يجب الأخذ في الحسبان البرامج المحلية التي تحتاج إلى الدعم والتشجيع، وهي البرامج التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى الموارد، تعزيز الانتعاش الاقتصادي، تخفيف عبء الديون، وغيرها من المبادرات التي تؤكد أن القادة الأفارقة لا يحتاجون إلى إملاءات أو أوامر من أوروبا بشأن ما يجب عليهم فعله وكيفية القيام به. (Green، 2019).
5. تحديد أولويات دول القارة الأفريقية، والتفاوض عليها وفق السياسات التي تتناسب مع هذه الأولويات، بدلًا من قبول الصفقات والمعاملات قصيرة الأجل التي تخدم مصالح الجهات الخارجية فقط.

وفي ضوء ما سبق، يتعين على المفوضية الأوروربية دراسة نقاط إصلاح استراتيجية العلاقات الاستثمارية الأفريقية – الأوروبية، والتفاوض على أولويات القارة الأفريقية وأخذها في عين الاعتبار ضمن بنود أعمال القمة الأوروبية – الأفريقية القادمة، فما تحتاجه القارة الأفريقية اليوم لا يقتصر فقط على عائد بيع الموارد الطبيعية فحسب، بل الحاجة أصبحت ماسة لاستنشاق عبق التقدم والتنمية والازدهار.

الخاتمة:

لاحظنا من خلال استقراء سير وتيرة العلاقات الأفريقية – الأوروربية في مجال الاستثمارات أنه رغم الإعلان عن اتفاقيات وخطط بشأن إعادة إصلاح سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا، فإنه لا جديد يذكر لصالح القارة الأفريقية، بل استمرت الأوضاع التجارية والاستثمارية على ما كانت عليه، بل ازداد الاستغلال الأوروبي لسوء الأوضاع السياسية في دول الاتحاد الأفريقي لتمرير عقود وشروط استثمارية مجحفة وغير عادلة، وفي زمن اليوم لا يتوقع الكثيرون في إفريقيا أي جديد في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والقارة؛ حيث تفتقر الاستراتيجيات التي أعلنها الاتحاد الأوروبي بدءً من عام 2005م وحتى اليوم، إلى حوافز أساسية وتقليل دور الجهات الفاعلة المحلية. كما أن هذه الاستراتيجية لم تأتِ بخطة واقعية قادرة على منافسة لاعبين دوليين آخرين، بما في ذلك الصين والهند وروسيا، وبالتالي فإن استشراف تحسين العلاقات الاستثمارية الأفريقية – الأوروربية بحاجة إلى إدراك أولويات القارة الأفريقية اليوم، والتي أضحت موطن تنافس بين القوى الفاعلة اليوم.

وفي الختام، لم يبق لنا إلا أن نسطر ما انتهينا إليه من نتائج تليها ما ارتأيناه من توصيات جديرة بتتويج هذا البحث، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يوفق البلاد والعباد لما فيه الخير والصلاح.

أولاً – النتائج:

1. لم تنحل الرابطة بين القارة الأفريقية والأوروبية منذ قديم التاريخ، فقد كان لأفريقيا تاريخ مؤلم من الاستعمار الأوروبي، ولازالت حتى اليوم بوادر تبعية بعض الدول الأفريقية للدول المستعمرة واضحاً، لاسيما تلك الدول التي كانت خاضعة تحت الاحتلال الفرنسي.
2. العلاقات الأوروبية الأفريقية علاقات – شئنا أم أبينا – غير متكافئة سياسياً ولا اقتصادياً، وإن كانت متكافئةً قانوناً باعتبار دول الاتحاد الأفريقي والأوروبي أطرافاً من أطراف القانون الدولي العام بعنصري السلطة والسيادة، بيد أن التكافؤ القانوني بين الدول لا يعني شيئاً – حقيقة الأمر – أمام التفاوت السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتميز به دولة عن أخرى.
3. يتعاظم اهتمام القوى الفاعلة اليوم بأفريقيا نتيجة لعدة عوامل أبرزها وفرة الموارد الطبيعية، الأمر الذي يحتم على الاتحاد الأوروبي أن يصلح علاقاته الاستثمارية بأفريقيا، لاسيما وأن هذه الأخيرة بدت تفقد الثقة في القطب الأوروبي بعد نكوله عن وعود كثيرة كان قد قطعها على نفسه.
4. كانت السمة البارزة لنهج الاتحاد الأوروبي وسياساته الاستثمارية تجاه إفريقيا هي الانفتاح التدريجي للسوق الأوروبية على أساس غير متبادل، مما يفرض على الدول الإفريقية تزويد أوروبا بالمعادن والموارد الطبيعية الخام مثل النفط غير المكرر والغاز الطبيعي من خلال شركات تعمل على أساس عقود امتياز نفطية، بينما يعتمد الأفارقة على الفوائض الزراعية ويستقبلون المنتجات الجاهزة والسلع الناتجة عن الصناعات الناشئة في الاتحاد الأوروبي.تُشكل عقود الامتياز النفطي السواد الأعظم من مجموع الاستثمارات التي ترعاها دول الاتحاد الأوروبي في الدول الأفريقية.
5. تتمثل القيمة الاستثمارية للمبادرات الأوروبية في أفريقيا في كونها تسهم في تطوير البنية التحتية للبلدان الأفريقية، وتوفير فرص عمل لمواطنيها ما يسهم في إنعاش الناتج المحلي وإحلال السلام الاقتصادي الذي يؤدي إلى الاستقرار.

ثانياً – التوصيات:

1. إحلال السلام، وإيجاد وسيلة لحل النزاعات في غالبية البلدان الأفريقية، فانتشار الفوضى السياسية والأمنية، هو ذريعة الضعف الاقتصادي والدولي.
2. يتعين على المفوضية الأوروربية دراسة نقاط إصلاح استراتيجية العلاقات الاستثمارية الأفريقية – الأوروبية، والتفاوض على أولويات القارة الأفريقية وأخذها في عين الاعتبار ضمن بنود أعمال القمة الأوروبية – الأفريقية القادمة، فما تحتاجه القارة الأفريقية اليوم لا يقتصر فقط على عائد بيع الموارد الطبيعية فحسب، بل الحاجة أصبحت ماسة لاستنشاق عبق التقدم والتنمية والازدهار.
3. على الاتحاد الأفريقي التركيز على أربع أولويات استراتيجية رئيسية لتقوية مركزه في علاقاته الدولية ، وهي على وجه التحديد الشئون السياسية، والسلام والأمن، والتكامل الاقتصادي، وتمثيل أفريقيا وإعلاء صوتها على مستوى العالم.

المصادر و المراجع:

1. السنوسي بسيكري، **باحثون في مؤتمر للجزيرة للدراسات: مصالح القارة الإفريقية في الشراكة العادلة مع القوى الدولية المتنافسة**، موقع الجزيرة للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: 2021/7/19م، مسترجع بتاريخ 2025/3/15، من: https://studies.aljazeera.net/ar/events/event-5071
2. المختار الطاهر كرفاع، **فكرة الوحدة الأفريقية وتطورها التاريخي**. المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد 23، 2013، ص 152 – 181.
3. حيتم هبة، **عقود الاستثمار الدولية** . حوليات جامعة الجزائر 1، العدد35، المجلد الثاني لعام2021، الصفحات 42 – 85، مسترجع من: https://asjp.cerist.dz/en/article/15438
4. عبد. الرحيم محمد سعيد، **النظام القانوني لعقود البترول**، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2021، ص 235.
5. محمد ذمان ذبيح، **عقد البوت : ماهيته ، و مزاياه**، مجلة الإحياء، العدد 20، 2020/ مسترد من: https://asjp.cerist.dz/en/article/118707
6. عبدالرحمن بوسليماني، **التقسيم الاستعماري الأوروبي لأفريقيا وانعكاساته على الجعرافيا السياسية بعد الاستقلال**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد16، 2023، صفحة 322، مسترجع بتاريخ 2025/3/21 من: https://asjp.cerist.dz/en/article/239323
7. عدلي عبد الكريم، **النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبى**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، 2011، ص 254، مسترجع بتاريخ 2025/3/21 من: https://www.scribd.com/document/490714023/%D8%B9%D8%AF
8. محمد عبد السند. 5 **مبادرات أوروبية تقود استثمارات الطاقة في أفريقيا**، مقال منشور على موقع الطاقة بتاريخ 2023/9/26م، مسترجع من : https://attaqa.net/2024/06/29/5-
9. محمد يونس الصائغ. **أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي**. مجلة الرافدين للحقوق، العدد العاشر2020، الصفحات 45-90، مسترجع بتاريخ : 2025/3/20 من : https://ddl.mbrf.ae/book/5148238
10. مركز الحضارة للدراسات والبحوث، **الغرب وأفريقيا: تطور سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاهه أفريقيا**، مقال منشور بتاريخ 2022/10/20، مسترجع بتاريخ 2025/3/19 من: https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%
11. موقع أرقام، مقال منشور بعنوان **استهلاك الاتحاد الأوروبي من النفط المستورد يسجل مستوى قياسياً**، بتاريخ 2024/4/15، مسترجع من : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1719600
12. موقع الجزيرة الاخباري، مقال منشور بعنوان **رئيس المجلس العسكري في بوركينا فاسو: ماكرون أهان كل الأفارقة**، تاريخ الاسترداد 14/ 3/ 2025، من https://www.aljazeera.net/news/2025/1/14/%D8%B1%D8%A6%D
13. نجم الدين نجم الدين حكيم، **الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: إعادة ضبط العلاقات الأساسية أم تجديد المقاربات؟**، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 2022/2/16، من : https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2022-02/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D
14. نجمي ضياف. **آثار الاستعمار الأوربي على أفريقيا**. مجلة التربوي جامعة الخمس ، العدد السابع، 2015، صفحة 411، مسترد من: htt ps://dspace.elmergib.edu.ly/bitstream/hand

15.البنك الاستثماري الأوروبي، **البنك الأوروبي للاستثمار وبنك كيغالي يعلنان خطة بقيمة 100 مليون يورو لتمكين المزارعين في رواندا من التكيف مع تغيُّر المناخ**، 2024، مسترد من : https://www.eib.org/de/press/all/2023-488-eib-and-bank-of-kigali-outline-eur-100-million-plan-to-enable-rwandan-farmers-adapt-to-climate-change?lang=ar
16.المصرف الاستثماري الأوروبي، **الاتحاد الأوروبي وأفريقيا: حزمة استثمار البوابة العالمية ـ مبادرة الطاقة الخضراء**، 2023، مسترد من : https://international-partnerships.ec.europa.eu/system/files/2023-12/aegei-factsheet-nov-2023_en.pdf?utm_source=chatgpt.com
17.والتر رودني، **أوروبا والتخلف في أفريقيا**، ترجمة أحمد القصير، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1988، ص 145، مسترد من : https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-
18.تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، الدورة التاسعة والعشرون، بعنوان: **'الأعمال الممكنة مستقبلًا – مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية'، نيويورك**، انظر: https://digitallibrary.un.org/record/529226/files/A_59_17-AR.pdf
19. Andrew Green**“ .(2019) .What's going on between African nations and the EU . ”?**
20.E Pichon**" .(2023) .Holdouts overshadow EU's new partnership with Africa.**
21.Pernille Rieker **.**(2023) .**Making Sense of the European Side of the Transatlantic Security Relations in Africa .Politics and Governanc**e . الصفحات 144-153.
22. Andrew Green**“ .(2019) .What's going on between African nations and the EU . ”?**
23.E Pichon" .(2023) .**Holdouts overshadow EU's new partnership with Africa**.
24.European commision **.(2024) Connecting the Democratic Republic of the Congo, Zambia, and Angola to Global Markets through the Lobito Corridor**2025 ,3 23 تاريخ الاسترداد .
25.European Commission **.(2023) .EU-Africa relations**.
26.EY Global **.(2024) .Why Africa’s FDI landscape remains resilient** تم الاسترداد منhttps://www.ey.com/en_gl/people/ey .